**العالم العربي والظاهرة العنفية**

ط.د/ حيمر زوليخة-جامعة قالمة

**الملخص:**

 تكتسب ظاهرة العنف السياسي طبيعة فريدة من نوعها في العالم العربي، بحيث لا يمكننا تفسيرها بمتغير أو عامل واحد فقط بل هناك مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تتفاعل وتتداخل وتترابط وتؤثر بعضها على بعض في تفجير العنف السياسي الذي نشأ من أروقة السلطة السياسية المستبدة وما خلفته البيئة الدولية من عوامل جعلت انتماء شعوب العالم العربي لخرائط موضوعة وليس لانتماءات قومية مشتركة، أغلب هذه العوامل الخارجية هي من ولدت وغذت الصراعات الداخلية لكي تخلق حالات الفوضى والإرهاب والحروب الأهلية نتيجة للخلل في التناغم بين الشعب والنظم الحاكمة، إضافة إلى اللامساواة الاجتماعية وتوقيف شبه كلي لعجلة التنمية على كل المستويات.

**الكلمات المفتاحية:**

العنف السياسي، العالم العربي، الوطن العربي، الإرهاب، الاستبداد، الصراع السياسي.

**Summary:**

     The phenomenon of political violence is gaining a unique nature in the Arab world, so that we can not explain it by one variable or factor, but there are a number of internal and external factors that interact, overlap, interrelate and affect each other in the explosion of political violence that emerged from the corridors of authoritarian political power and the environment. Most of these external factors are those who generated and fed internal conflicts to create situations of chaos, terrorism and civil wars as a result of imbalances in the harmony between the people and the ruling regimes. Social inequality and a near-total halt to development at all levels.

**key words:**

Political violence, the Arab world, the Arab world, terrorism, tyranny, political conflict.

**مقدمة:**

 إن المستطلع لتاريخ البشرية يجد أن العنف قد لازم قيام العلاقات الاجتماعية الأولى وقصة قابيل وهابيل هي أبرز ميثال على ذلك.

 وبالرغم من التطور التكنولوجي والمفاهيم الجديدة التي احتاجت العالم عن الديمقراطية، الحريات وحقوق الإنسان، وكثرة المنظمات الدولية والإقليمية، وعقد المؤتمرات والندوات التي تنادي بالحفاظ على الإنسان، إلا أن هذا الأخير يبقى ولا يزال وحدة فتيل ظاهرة العنف، وهو أيضا وحده من يعاني منه في مختلف المؤسسات التي يعيش في داخلها في (الأسرة، والمدرسة والشارع والعمل) وحتى ممن يتولون الحفاظ على النظام والأمن (السلطة).

 وقد شهدت المنطقة العربية والإسلامية خصوصا منذ مدة ليست قصيرة انتشار ظاهرة العنف السياسي واتساع مساحته وتصاعده إلى مستويات خطيرة باتت تهدد بحروب دامية وحالات استنزاف شديدة لقوى المجتمع و الدولة، وباتت الحياة السياسية العربية في دوامة من العنف لا تكاد تنتهي خاصة ليبيا، سوريا، اليمن، العراق ... وأصبح العنف هو الخيار والحل الأساسي والأمثل لتسوية الأزمات والنزاعات دون اللجوء إلى العقل والفهم الصحيح والموضوعي واعتماد أسلوب الحوار، وتقبل الآخر بغض النظر عن دينه، انتماءه السياسي وقوميته.

إذن يا ترى هل يوجد مفهوم واحد للعنف لدى الفكر السياسي؟ وما هي أسبابه وأنماطه؟

وهل باتساع ممارسته ومداه في وطننا العربي وتركه للعديد من الضحايا والخسائر، نتائج وانعكاسات؟

للإجابة عن هذه التساؤلات قسمنا موضوع دراستنا إلى المبحثين التاليين:

**المبحث الأول: مفهوم العنف السياسي.**

**المبحث الثاني: انعكاسات العنف السياسي على العالم العربي.**

**المبحث الأول: مفهوم العنف السياسي (مضمونه)**

 أجمع الفقه السياسي على أنه لا توجد ظاهرة أخطر من ظاهرة العنف السياسي وهذا لمختلف آثاره ونتائجه الاجتماعية، فهو يهدد حياة الفرد ويستنزف قوى الدولة، ناهيك عن الدمار والخسائر المادية والبشرية والفوضى الاجتماعية واللأمن الاقتصادي بل ربما يصل الأمر إلى حرب أهلية دائمة.

ولمعرفة واضحة ومحددة لمفهوم العنف السياسي لابد من تعريفه ومعرفة أسباب انتشاره وأنماطه حيث قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين أساسيين.

**المطلب الأول: التعريف بمضمون العنف السياسي وأسبابه**

 يمارس الإنسان العنف من جانبين فتارة يكون العنف فعلا يمارسه شخص ضد آخر لسبب معين فيعنفه، وربما يصل إلى قتله وتارة أخرى يكون الفعل رد فعل يضطره للثأر لنفسه أو الدفاع عنه .فيمارس إما عنفا مماثلا أو أشد قوة وثأرا، ولهذا لابد من تحديد مفاهيم العنف في البداية ومحاولة الفصل بينها وبين ما يشابهها من مفاهيم أخرى، والتعرض إلى الأسباب المؤدية إلى نشوء ظاهرة العنف السياسي خصوصا وهذا ما سنتناوله في الفرعين التاليين:

**الفرع الأول: التعريف بمضمون العنف السياسي**

 تشكل مسألة تحديد المفاهيم في التحليل السياسي، مشكلة صعبة نوعا ما، الأمر الذي يخلق نوعا من اللبس والغموض عند ضبط هذه المفاهيم، ولذلك نحاول تحديد مفهوم العنف ثم العنف السياسي ونفصل بينه وبين بعض المفاهيم المتشابهة والمقاربة له وفق الاتي.

**أولا: تعريف العنف**

**أ- التعريف اللغوي:**

 أصل الكلفة عنف وهو الخرق بالأمر وقلة الرفق به وهو عنيف، إذا لم يكن رفيقا في أمره وعنف به وعليه عنفا وعنافه أي أخذه بشدة وقسوة ولامه. واعتنف به الأمر، أخذه بعنف، وأتاه ولم يكن على علم ودراية به، واعتنف الطعام والأرض: كرههما[[1]](#endnote-1).

 ويعرفها القاموس الفرنسي على أنه كل ممارسة للقوة عمدا أو جورا وكلمة العنف **Violence** الفرنسية مستعارة من الكلمة اللاتينية التي تشير إلى القوة فمصطلح القوة والعنف مشتقان من أصل واحد، وإن كان مفهوم القوة (**Force**) أكثر شمولية من العنف فهذا الأخير من الناحية اللغوية هو الإكراه المادي الواقع على شخص لإجباره على سلوك أو التزام ما.

أما في اللغة الانجليزية فإن الأصل اللاتيني لكلمة **Violence** هو **Violentia** و معناه الاستخدام غير المشروع للقوة المادية بأساليب متعددة لإلحاق الأذى بالأشخاص والأضرار بالممتلكات، ويتضمن ذلك معاني العقاب والاغتصاب والتدخل في حريات الآخرين[[2]](#endnote-2).

**ب- التعريف الاصطلاحي:**

 العنف يعرف على أنه "الاستخدام الفعلي للقوة المادية لإلحاق الضرر والأذى بالذات أو بالأشخاص الآخرين وتخريب الممتلكات للتأثير على إرادة المستهدف" وعلى هذا الأساس فإن السلوك العنيف يتضمن معنى الإرغام والقهر من جانب الفاعل، والخضوع والمقاومة من جانب المفعول به أو المستهدف[[3]](#endnote-3).

**جـ- التعريف القانوني:**

 خص التعريف في إطار عام لتشريعات الجنائية، وحدد فقهاء القانون الجنائي في إطار نظريتين تتنازعان حول مفهوم العنف وهي النظرية التقليدية، حيث تأخذ بالقوى المادية بالتركيز على ممارسة القوة الجسدية. أما النظرية الحديثة التي لها السيادة في الفقه الجنائي المعاصر، فتأخذ بالضغط والإكراه الإرادي، دون تركيز على الوسيلة، وإنما على نتيجة متمثلة في إجبار إرادة غيره بوسائل معينة على إتيان تصرف معين وعلى ضوء ما سبق عرف العنف بأنه المساس بسلامة الجسم ولو لم يكن جسيما كان في صورة تعد وإيذاء[[4]](#endnote-4).

**ثانيا: تعريف العنف السياسي**

**أ-** يقصد به الأعمال العنيفة التي تتضمن استخداما للقسر من جانب قوى المجتمع ضد الدولة، أو من جانب الدولة ضد المجتمع أو ضد نفسها، وقد يكون من شأن هذه الأفعال زيادة قلق الفرد على نفسه وبلده[[5]](#endnote-5). وهناك من عرفه بأنه استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الضرر بالآخرين لتحقيق أهداف سياسة مباشرة أو أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، وبناء عليه فإن العنف قد يمارسه النظام الحاكم ضد المواطنين أو بالأحرى ضد جماعات أو فئات منهم وهو ما يعرف بالعنف الرسمي أو الحكومي وهدفه تعزيز قدرة النظام على الاستمرار في السلطة، من خلال تحجيم دور القوى السياسية المعارضة له، كما أن العنف يمكن أن يمارس من قبل المواطنين أو فئات منهم ضد النظام السياسي متمثلة في النخبة الحاكمة والمؤسسات السياسية والأمنية وغيرها، ويعرف في هذه الحالة بالعنف الشعبي أو الرسمي وغالبا ما تتمثل أهدافه في ممارسة الضغوط على النظام السياسي للاستجابة لمطالب فئوية وعامة[[6]](#endnote-6).

 وعليه نخلص إلى أن أي ممارسة تتضمن استخدام فعلي للقوة أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية تتعلق بشكل نظام الحكم، توجهاته إيديولوجيتة وسياسته الاقتصادية والاجتماعية يعد عنفا سياسيا.

**ب- التمييز بين العنف السياسي وبعض المفاهيم المشابهة له**

هناك خلط بين مفهوم العنف السياسي وعدة مفاهيم مقاربة له من بينها:

* **العنف السياسي والإرهاب:**

 هناك صلة وثيقة بين الإرهاب والعنف السياسي إذ أشار إليه عدة ندوات ومؤتمرات دولية لحقوق الإنسان منها إعلان روما حول حقوق الإنسان في الإسلام[[7]](#endnote-7) " لقد أصبح الإرهاب والعنف ظاهرة عالمية، وللإسلام منهجه الخاص في مقاومة هذه الظاهرة الخطيرة التي تعرض حياة المدنيين لأخطار عشوائية سواء صدر من الأفراد أو الدول، أن الإسلام ينبذ هذه الظاهرة ويدعو لإشاعة العدل والسلام والفضائل التي تجعل من الإنسان فردا مسؤولا واعيا يحترم حياة الإنسان الذي كرمه الله سبحانه .... ".أما الموسوعة البريطانية ترى أن الإرهاب هو الاستخدام المنظم للخوف والعنف غير المتوقع ضد الحكومات أو الناس بهدف تحقيق أهداف سياسية. إذن فالإرهاب هو صورة من صور العنف ومظهر له وهذا ما عرفته لجنة الإرهاب الدولي التابعة للأمم المتحدة[[8]](#endnote-8).

 ومنه فالإرهاب صورة من صور العنف السياسي التي يحرض الفاعلون من خلال قيامهم بالعمل العنيف على تجاوز نطاق وحدود الهدف المباشر للعمل العنيف.

* **العنف السياسي وعدم الاستقرار السياسي:**

 هناك من يلاحظ أن المفهومان مترادفان نظرا لأن مؤشرات العنف السياسي نفسها مؤشرات عدم الاستقرار السياسي، فهذه الأخيرة ظاهرة نسبية تشير إلى عجز النظام السياسي بسبب ضعف مؤسساته عن إجراء ما يلزم من تغيرات لمجابهة الجماهير مما تؤدي إلى العنف المتبادل، وتوسيع دائرة الصراع وتفويض شرعية النظام. فالعنف السياسي هو المظهر الرئيسي لعدم الاستقرار، ويعد قرينة واضحة على انعدام استقرار السياسي فمثلا أنظمة العالم الثالث تميل إلى اعتقال كبار المعارضين أو ربما تصفيتهم الجسدية بهدف تحقيق حالة الاستقرار داخل النظام .وبالتالي لعدم الاستقرار السياسي مفهوم أوسع وأشمل من العنف السياسي[[9]](#endnote-9).

* **العنف السياسي والتطرف الديني:**

 أجرى "مارك جيز" دراسة بعنوان المنطلق في العنف العقائدي ويرى الباحث أن العنف السياسي الديني بصفة عامة يتخذ ثلاث صور تتمثل في:

**الصورة الأولى:** هي ما يطلق عليه العنف السياسي المذهبي وفيه تنتمي الجماعات المتصارعة إلى دين واحد أساسي، ثم يختلفون من حيث انتسابهم لمذهب دون آخر، فالصراعات الموجودة بين الكاثوليك والبروستانت رغم انتسابهم لدين واحد كذلك الشيعة والسنة في المسلمين وكل فئة ترى أن مذهبها هو المنهج السليم في تطبيق الدين.

**الصورة الثانية:** وهو ما يسمى بالعنف السياسي الديني الداخلي بمعنى يكون الصراع داخل المذهب الواحد وذلك حول السلطة، فكل فئة ترى أنها ملتزمة بتعاليم الدين والأخرى لا.

**الصورة الأخيرة:** هي العنف السياسي الديني الموجه من جماعة دينية إلى جماعة دينية أيضا ولكنها تنتمي لدين مختلف ويدور هذا العنف أيضا شأنه شأن غيره حول السلطة[[10]](#endnote-10).

**الفرع الثاني: أسباب العنف السياسي**

 هناك من يطلق عليها بمنابع العنف السياسي بمعنى البيئة الاجتماعية التي أنشأت العنف، وهي ذاتها أسباب العنف السياسي باعتباره تعبير ووسيلة تمارس وأداة ضغط تهدف إلى رفض ممارسات السلطة ويمكن تلخيصها في:

**أولا: الاستبداد السياسي**

 أو ما يسمى بالسلطة الشمولية التي تنكر حق الآخر في المشاركة السياسية وفي هذا الصدد يشير أرسطو إلى أن الإرهاب باعتباره صورة للعنف السياسي على أنه ظاهرة مرتبطة بالطغيان الذي تمارسه الملكية المطلقة وبحرمان الرعية من حرية التعبير وإبداء الرأي والمشاركة في القضايا المهمة مع ضيق قنوات الحوار وانسداد وسائله في مقابل ممارسة أعمال القمع، تقييد الحريات وعدم الاعتراف بحق الاختلاف[[11]](#endnote-11).

**ثانيا: انعدام الحياة السياسية الوطنية السليمة**

 إن انعدام الحياة السياسية الوطنية السليمة وغياب أطر ومؤسسات المشاركة الشعبية في الشأن العام ولد مناخا اجتماعيا وثقافيا وسياسيا يزيد من فرص الانفجار الاجتماعي وساهم في اقناع العديد من أفراد القطاعات الاجتماعية المختلفة بخيار العنف.

 ففي الجزائر بدأ العنف بتصريحات لا تثير حتى الانتباه، وانتهى بمقتل أكثر من 200 ألف شخص بريء بدء من مرحلة الانتقال من الاشتراكية إلى الرأسمالية استجابة لما عرف من أحداث 5 أكتوبر 1988، بروز الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي استفادت من الجو الديمقراطي لتكثيف نشاطها مستغلة المساجد كأداة هامة لتسويق أفكارها، وهذه الأحداث المتوالية أدت إلى عنف متبادل مرة من الدولة ومرة أخرى من فئة المتطرفين وبهذا تكون الجزائر قد عاشت العنف السياسي بشتى أوجهه وبكامل مستوياته ومراحله.

**ثالثا: غياب ثقافة الحوار**

 إن الحوار يستند إلى نظام خلقي راق، يتجنب الضغط والإكراه والنفي والإلغاء، ورفض الآخر، وعند غياب ثقافة الحوار البناء داخل المجتمعات تنجر عليه عواقب وخيمة تدور في فلك العنف السياسي، رغم أن هذه الاحتجاجات والتظاهرات تعد حقا قانونيا يكفله القانون، فإن أغلب هذه المظاهرات تنبع من معضلة انعدام الحوار البناء والنقاش الجاد والتواصل الفعال الذي يؤدي إلى حل المشاكل والاستماع إلى الطرف الآخر، حيث تتحول الاحتجاجات إلى وسيلة ترهيبية وفي كثير من الأحيان ابتزازية لتحقيق مطالب سياسية أو اقتصادية دون إعطاء فرصة للحوار الذي قد يؤدي إلى حل المسائل والإشكالات بطرق سليمة تشاورية[[12]](#endnote-12).

**المطلب الثاني: أشكال العنف وأنماطه**

 يشهد الواقع أن ظاهرة العنف السياسي ظاهرة عالمية، لا يكاد يخلو أي مجتمع معاصر منها وينحصر الفارق بين المجتمع الغربي والعربي في هذا النسق في درجة ممارسة العنف ونسبية أنماطه، مما ساهم ذلك في تعقيد ظاهرة العنف السياسي وتعدد اتجاهات المنطلقات الفكرية والسياسية.

وسنتطرق لدراسة أهم أشكال العنف وأنماطه وفق الآتي:

**الفرع الأول: أشكال العنف السياسي**

 ظاهرة العنف السياسي في الوطن العربي ظاهرة مركبة نشأت عن اجتماع جملة من الأسباب ترتبط أغلبها بعدم المساواة وغياب الديمقراطية، وكلها أسهمت في وضع وتنوع أشكال العنف السياسي والتي سنحصر أهمها في خمس مؤشرات أساسية.

**أولا: الاغتيالات ومحاولات الاغتيال**

 وهي عمليات القتل أو محاولات القتل التي تستهدف شخصيات رسمية، تشغل مناصب ذات تأثير على القرار السياسي أو ذات صلة بمراكز صناعة القرار وفي مقدمتهم رؤساء الدول ورؤساء مجالس الوزراء وزعماء الأحزاب والقيادات الأمنية ورؤساء تحرير الصحف[[13]](#endnote-13).

**ثانيا: الانقلابات أو محاولات الانقلاب**

 الانقلاب هو الإطاحة بالنظام الحاكم ويحدث ذلك بصورة فجائية وغالبا مايكون مصحوبا بأعمال العنف، ويلقى في كثير من الأحيان معاونة من عناصر المؤسسة العسكرية، وقد يحدث الانقلاب تحولات جذرية إذا ما تحول إلى ثورة[[14]](#endnote-14).

**ثالثا: التمرد**

 وهو شكل من أشكال المواجهة المسلحة للنظام القائم من قبل بعض العناصر المدنية أو العسكرية أو الاثنين معا وذلك لممارسة الضغط والتأثير على النظام للاستجابة لمصالح معينة لهذه القوى، وقد يكون التمرد طويل المدى مقدمة لثورة قد تطيح بالنظام برمته[[15]](#endnote-15) وطبقا لحجم القوى التي تتمرد يمكن القول بأن هناك التمرد الجماهيري، وهو الذي يشارك فيه عدد كبير من المواطنين وهناك التمرد العسكري وهو الذي تقوم به عناصر من القوات المسلحة أو قوات الأمن، أو الاثنين معا، وهو الأكثر خطورة لأن العناصر المتمردة في هذه الحالة تمتلك السلاح والخبرة القتالية، كما أنها تشكل الدعامة الأساسية لحماية النظام[[16]](#endnote-16).

**رابعا: أعمال الشغب**

 يقصد بها استخدام العنف من جانب تجمعات من المواطنين ضد النظام السياسي أو بعض رموزه وكذلك ضد الممتلكات الخاصة أو العامة فيما يصاحب أعمال الشغب من إمكانية القتل والتخريب والتدمي، وقد تكون أعمال الشغب عامة أو محدودة، بمعنى أنها قد تنتشر في نطاق جغرافي واسع نسبيا (مدن عديدة) ويشترك فيها عدة فئات اجتماعية وتمارس خلالها أعمال التدمير والتخريب على نطاق واسع، كما حدث في الجزائر في أحداث أكتوبر 1988، وقد تكون أعمال الشغب محدودة تنتشر في نطاق جغرافي ضيق نسبيا، تشارك فيها في الغالب فئة اجتماعية واحدة.

**خامسا: عمليات الاعتقال لأسباب سياسية**

 وتعد سلوك اعتيادي في العديد من دول العالم الثالث، وعادة ما تأتي هذه الاعتقالات في إطار تصدي النظم الحاكمة للاحتجاج الجماعي والعنف السياسي، وفي حالات عديدة تتم عمليات الاعتقال لمجرد الاشتباه أو من باب اتخاذ إجراءات وقائية لحفظ الأمن والنظام (الاعتقال التحفظي أو الوقائي) وتجدر الإشارة إلى أن عمليات الاعتقال كثيرا ما تمارس من قبل النظم الحاكمة خارج إطار القانون أو في ظل ترسانات من القوانين المستبدة التي تصدرها الأنظمة يقصد أحكام سيطرتها على المجتمعات وضرب عناصر وقوى المعارضة وهذا ما نلاحظه في حالة الطوارئ[[17]](#endnote-17).

**الفرع الثاني: أنماط العنف السياسي**

النمط هو نموذج يتكون من خصائص فرد أو جماعة أو ثقافة يميزه عن نموذج غيره وتستخدم تلك النماذج من أجل توفير وسيلة لتصنيف الأشخاص والثقافات تصنيفا يقوم على المعيار أو مجموعة من المعايير.ولقد شهدت المجتمعات الإنسانية في مختلف مراحل تطورها كوكبة من أنماط العنف وقد بين لنا الواقع التاريخي أن العنف وسيلة من وسائل الصراع الإيديولوجي، سواء بين الدولة والجماعات السياسية التي تهاجم شرعيتها، أو بين جماعات سياسية بين بعضها البعض وهذا ما سيتم توضيحه فيما يلي:

**أولا: العنف اللاعقلاني**

 وجود محرضين يكونون على وعي بأهداف العنف وهذا النمط يفتقد لأية أهداف موضوعية، ويختار الجمهور هذا النمط من الطراز من البشر ثم تنشر بينهم أفكار معينة ضد السلطة أو الجماعات الأخرى وبالتالي يتشكل لهم بناء اجتماعيا وثقافيا مضادا لإيديولوجية المجتمع[[18]](#endnote-18).

**ثانيا: العنف المتشئ أو المتمدي**

 هو تجسيد لفراغ أو وهم أي يجسد توترات معنوية، تلعب وسائل الاتصال والإعلام فيه دورا بارزا في خلق هذا النمط وذلك بنقلها لأخبار العنف والاضطرابات التي تقوم بها الجماعات، وقد تنشئه السلطة من غير قصد عن طريق اتخاذها لبعض الإجراءات المثيرة للقلق والتوتر، أو عن قصد حينما تتحرك بوعي لتفريغ التوترات المختزنة حتى لا تترك لها الفرصة لكي تنضج في شكل فعل ثوري[[19]](#endnote-19).

**ثالثا: العنف الانفعالي أو العاطفي**

 هو نوع من الانفجار العاطفي الذي يعبر عن توترات ومشاعر متراكمة لها أسبابها و إن كانت له أهداف موضوعية فهي لم تتحدد بعد، بحيث يمكن أن تصبح أساسا لفعل عقلاني، وعادة ما تكون أحداثه قصيرة الأمد تلعب فيها الدعاية والإشاعة دورا محوريا، ويتوقف العنف الانفعالي بعد الانفجار، أما إذا استمرت أسبابه فيمكن أن يقع مرة ثانية وينذر بالتحول إلى النمط الرشيد[[20]](#endnote-20).

**رابعا: العنف العقلاني أو الرشيد**

 وهو أكثر الأنماط نضجا ذلك لأنه يحتوي إطار واضحا من الأهداف والوسائل المحددة، ويكون المشاركين فيه على وعي كامل بالأحداث ويعزفون عادة عن الاشتراك في أحداث شغب غير مسؤولة، ويثور عادة هذا النظام لأسباب عدم الاتساق في البناء الاجتماعي ويهدف إلى فرض بعض المطالب التي تساهم في القضاء عليه[[21]](#endnote-21).

**المبحث الثاني: العالم العربي وانعكاسات العنف السياسي عليه**

 الوطن العربي أو الوطن العربي الكبير أو العالم العربي هو مصطلح سياسي يطلق على منطقة جغرافية ذات لغة وثقافة ودين مشترك، يمتد الوطن العربي جغرافيا في أهم مناطق العالم استراتيجية من المحيط الأطلسي غربا حيث يقع المغرب العربي إلى الخليج العربي شرقا ومن بحر العرب جنوبا حتى تركيا والبحر الأبيض المتوسط شمالا[[22]](#endnote-22).

وسنحاول في هذا المبحث إلى تحديد مفهوم العالم العربي ومرجعيته الإقليمية والتحديات الكبرى بعد الحرب الباردة وفق المطلبين التاليين:

**المطلب الأول: مفهوم العالم العربي ومرجعيته الإقليمية**

ظاهرة العنف ظاهرة معقدة ومركبة نظرا لتعدد متغيراتها، فقد تعددت تعاريف مفاهيم العالم العربي و علاقتها بالعنف السياسي وقد اعتبرت الحرب الباردة نقطة تحول في مسار العلاقة العربية الدولية وهذا ما سيتم معالجته كالأتي:

**الفرع الأول: ضبط مفهوم العالم العربي**

سنحاول في هذا الفرع تحديد أهم المصطلحات التي تساهم في تحديد وضبط مفهوم العالم العربي.

**أولا: النظام الإقليمي**

 هو عبارة عن مجال سياسي لتفاعل عدة دول تربطها روابط مميزة عن غيرها وأحيانا تتقصد تلك الدول جعل ذلك التمايز مقننا في عمليات سياسية محددة عسكرية أو اقتصادية أو ثقافية بعضها أو كلها واحد في آن واحد، وبهذا قد يشمل النظام دول متجاورة بمعنى أن الإقليمية تساوي منطقة جغرافية محددة[[23]](#endnote-23).

**ثانيا: الشرق الأوسط**

 حدد معهد الشرق الأوسط في واشنطن بأنها المنطقة التي تمتد من المغرب إلى أندونيسيا ومن السودان إلى أوزبكستان فيما يرى المعهد البريطاني للعلاقات الدولية بأنها تمثل إيران وتركيا وشبه الجزيرة العربية ومنطقة الهلال الخصيب، الأردن والعراق ولبنان وفلسطين وكلا من مصر وقبرص[[24]](#endnote-24).

**ثالثا: الوطن العربي**

 يعبر عن تواصل جغرافي تمثله المنطقة الممتدة من المحيط إلى الخليج وهو يهيأ الشيء الكثير من أسباب التشابه بين الأقطار العربية، وهو إلى ذلك يجمع الصفة القومية التي تزيد من خصوصية التفاعلات العربية التي تتم في بيت واحد وتفسر هذه الصفة كثرة المشروعات الاتحادية[[25]](#endnote-25).

**رابعا: المغرب العربي**

 متسع جغرافي يعتبر جزء من البحر المتوسط كما أنه جزء لا يتجزء من القارة الأفريقية، ويشكل كتلة جغرافية متناسقة ومتماثلة لا تتخللها حواجز أو فواصل طبيعية، مما هيأ تشابها في الظروف المناخية وتقارب في نشاط سكانها، كما أن المغرب العربي يعتبر أقرب أفريقيا اتصالا بأوربا إذ يقع شمال القارة السمراء مشكلا في الوقت ذاته الجناح الغربي للوطن العربي[[26]](#endnote-26).

ومما سبق الإشارة إليه في تحديد المصطلحات، يجعلنا في جدلية ضبط مفهوم العالم العربي والوطن العربي[[27]](#endnote-27)، وذلك راجع إلى تعدد الأفكار والزوايا وكذلك وجهات نظر كل مفكر وباحث وبحسب تخصصه.

**الفرع الثاني: ظهور العنف السياسي بعد الحرب الباردة**

 على الرغم من ان ظاهرة العنف السياسي تكتسب طبيعة فريدة في العالم العربي دون غيره وهذا ما يدفعنا إلى التركيز على أهم العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في بروز العنف السياسي وانتشاره في العالم العربي خاصة بعد الحرب الباردة[[28]](#endnote-28)، باعتبارها نقطة تحول في مسار العلاقات الدولية وكذا العلاقات العربية بوجه التحديد وسنتناول ذلك فيما يلي:

**أولا: العوامل الداخلية وتأثيرها على ظهور العنف السياسي**

 نحاول التعرف في هذه الدراسة على التحديات التي ساهمت على ظهور العنف السياسي وذلك على المستوى الداخلي المتمثل في أزمة الشرعية وعلاقاتها بالعنف السياسي في العالم العربي ومشكلة الأقليات ودورها في أحداث العنف السياسي وظاهرة الاستبداد التي تعد من أهم وأخطر أسباب العنف السياسي في العالم العربي وسنتطرق إلى توضيح هذه العوامل وفاقا لما يلي:

**1- أزمة الشرعية وعلاقتها بالعنف السياسي في العالم العربي:**

 إن الاختلاف الكائن في طبيعة الحكم للأنظمة السياسية العربية إلا أن القطيعة متواصلة بين الشعب والنخبة الحاكمة، فنحن نشهد نظام الحكم الجمهوري، ملكي إلا أن هناك مجموعة من الخصائص تشترك فيها الأنظمة السياسية العربية منها التاريخية والاقتصادية والسياسية، فنجد أن طبيعة أنماط انتقال السلطة في الدول العربية الذي يعني الانتقال السلمي إلى السلطة وتداول عليها نجده هو الطريق المؤدي لاعتلاء الحكم فميزت هذه الأخيرة خصائص معينة سواء في الأنظمة الجمهورية أو الملكية، فمظاهر السلطة في الدول العربية سجلت 91 حالة لترك السلطة موزعة على النحو التالي (46 حالة عزل بالقوة منها 3 حالات لنظم الوراثية، والباقي 43 حالة في النظم الجمهورية تلتها الوفاة الطبيعية 17 حالة منها 14 حالة في النظم الوراثية و3 حالات في النظم الجمهورية، وتساوت حالات الإعفاء من المنصب، 10 حالات مع حالات الاغتيال والقتل، فلبنان عرفت 6 حالات إعفاء من المنصب مقابل حالة واحدة في الجزائر و3 حالات في الأردن والسعودية والكويت و8 حالات اغتيال في النظم الجمهورية أما في النظم الوراثية كانت حالات تنازع منها حالتان في النظم الوراثية كانت في قطر[[29]](#endnote-29).

ومن نصل إلى أن مسألة الانتقال في الدول العربية أخذت طابع عنيف وترصدت في ثلاث حالات لخروج الحكام من السلطة إما محمولين على الأكتاف أو ضحايا التآمر أو معزولين بالثورة الشعبية، وهكذا قد تباينت أساليب انتقال السلطة بين العنف و السلم فلا وجود لشرعية حقيقية تستند لآلية الحكم، وفشلت معظم الانقلابات في إرساء شرعية جديدة.

**2- مشكلة الأقليات في العالم العربي وخلقها للعنف السياسي:**

 أثبت الواقع السياسي في كثير من البلاد العربية في تباعد الفجوة بين الحكام والمحكومين حيث ركزت حكمها على أساس مشاركة سياسية تنصب في علاقات فرعية وعدم اكتراثها بتنمية شعور وطني موحد بين الجماعات والأقاليم المختلفة والتجائها إلى أساليب قمعية وسلطوية ضد الأقليات مما جعل التناقض والتصادم الصفة التي تحكم علاقتها بهذه الأقليات وهذه الأخيرة لا تتوانى عن استخدام وسائل العنف والتمرد ضد النظم العربية[[30]](#endnote-30).

**3- ظاهرة الاستبداد وتغلغلها في العالم العربي:**

 ترتبط ظاهرة الاستبداد[[31]](#endnote-31) بما يسمى بالتعالي السلطوي والمقصود بهذا ابتعاد النظام الحاكم عن مطالب الشعب وتعاليه ورفض الإنصات لها أو حتى الالتفات إليها حتى وإن رضخ لها بعض الشيء، فإن كل ما تقدم إليه من رؤى وأفكار ومطالب يضرب بها عرض الحائط، فكم من أفكار ورؤى القوى المعارضة في النظم المتسلطة لم تجد طريقة في الطرح والمناقشة[[32]](#endnote-32).

 ومنه حرمان السلطة الشعبية في الحصول على حقها في التداول على السلطة والمشاركة السياسية كل ذلك ساعد على خلق مناخا مواتي للعنف في العالم العربي، فالاستبداد خلق مناخا مشدودا ديمقراطيا.

**ثانيا: العوامل الخارجية وتأثيرها على ظهور العنف السياسي في العالم العربي**

 ساهمت العوامل الخارجية مساهمة فعالة في نمو الصراعات الداخلية العربية وكانت لا وجود لها لولا وجود العوامل الداخلية للنزاعات ومن أهم هذه العوامل التي تعد جوهر العنف السياسي في العالم العربي ما يلي:

1. **الدور السلبي لكثير من قوى الاستشراق والتبشير بالإضافة إلى دور الاستعمار في العالم العربي:**

فنجد من الناحية التاريخية حاولت هذه القوى خلق الهوة ما بين الدول وشعوبها حيث كانت الدينامو المحرك للصراعات الأهلية العربية وتغذيتها من خلق إشكاليات متفاوتة الأخطار كإشكالية الهوية، إشكالية الأرض العربية ... فتخبطت الدول العربية في هذه الصراعات سواء داخل الدولة العربية أو بين الدول العربية[[33]](#endnote-33).

1. **تهديد الأمن الإقليمي والصراعات العربية العربية:**

إن المبدأ السائد بين الدول هو تحقيق مصالح دائمة وقد اختلفت المواقف الخارجية في تحقيق تلك المصالح والمتمثلة في السيطرة على منابع النفط في منطقة الخليج، وذلك من خلال خلق مشاكل وأزمات سياسية بين الدول العربية، بالإضافة إلى حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي التي تعيشها المنطقة العربية كلها كان لها دور بارز في تصعيد الصراعات الداخلية العربية، ولابد من الاعترافات أن سياق الصراعات العربية استدرجت من القوى الإقليمية والدولية فبرزت مسألة التدخل في الشؤون الداخلية[[34]](#endnote-34).

1. **التنافس بين القوى الدولية حول المزيد من الهيمنة الدولية والنفوذ في المنطقة العربية في مرحلة الحرب الباردة:**

ساهمت القوتين العظمتين (الاتحاد السوفياتي، الولايات المتحدة الأمريكية) في تدعيم الصراع الذي نتج عنه العنف السياسي بشتى أنواعه كما خلقت الصراع المسلح بين القوى المعارضة المحلية ضد النظام الحاكم وبعد الحرب الباردة ورغم سيطرة الأحادية القطبية وحصول تراجع في التنافس إلى أنه واقعيا هناك تنافس بشكل خاص فرنسي أمريكي حول بعض مناطق أفريقيا وبعض الدول العربية، فنجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بأضخم القوى العسكرية في البحرين الأحمر والعربي وفي البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي فعلى سبيل المثال حكم الدور الأمريكي في تعامله مع الأزمة اليمنية الاريتيرية يميل إلى إستراتيجيته المحققة لمصالحه فهو تارة يشيد بموقف الحكومة اليمينية المتسم بضبط النفس والتحلي بالصبر ويؤكد أهمية اليمن بحل النزاع بوسائل سليمة وتارة أخرى يرفض أدائه الهجوم الأريتيري[[35]](#endnote-35).

1. **الدور الصهيوني وخلق صراعات داخلية في العالم العربي:**

من البديهي أن الكيان الإسرائيلي هو جسم غريب غرس وسط الجسد العربي وهذا الجسم الغريب رفضته المناعة في الجسد العربي، مما يهدد وجوده وكيانه، ولكي يحافظ على وجوده وبقائه وتحقيق المزيد من التوسع كان لابد أن يحاول تحطيم وتفتيت هذا الجسد العربي لأضعاف مناعته ومقاومته للكيان الصهيوني[[36]](#endnote-36)، واستطاعت إسرائيل التغلغل داخل العالم العربي فإنها ستتصل بجميع وكافة المجموعات المعادية للعروبة والإسلام في الشرق الأوسط وأكدت أنها ستتمكن من تفتيت العالم الإسلامي قطعيا إلى دويلات مبعثرة تقوم على أسس طائفية وعرقية مثل دعم القوى المسيحية في لبنان، دعم قوات فرنق في جنوب السودان ضد الدولة السودانية. وكل مناسبة تسعى الرسائل المكتوبة والالكترونية إلى التذكير بأن "العنف يتفاقم" "الإرهاب يغطي الشوارع" في فلسطين وهي محدثته بالدرجة الأولى[[37]](#endnote-37).

**المطلب الثاني: انعكاسات العنف السياسي على العالم العربي**

 أجمع الفقه السياسي على تصاعد ظاهرة العنف السياسي في مجتمعنا العربي وأهم دافع هو الصراع على السلطة وغريزة حب السيطرة من أجل تحقيق مآرب وأهداف سياسية ولعل ما يجعل العنف السياسي أخطر أنواع العنف هو الانعكاسات المختلفة له وهذا ما سيتم تناوله وفق ما يلي:

**الفرع الأول: الانعكاسات السياسية للعنف السياسي**

للعنف السياسي تداعيات خطيرة للغاية، وعند إسقاط ذلك على الدول العربية يؤدي ذلك إلى:

- القضاء على كل جسور الثقة بين القوى السياسية المختلفة المكونة للنظام السياسي المتمثلة في السلطة والمعارضة والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، ويعدم ذلك على القواسم المشتركة بين جهات الرأي والمشورة وتوفر هذه الظاهرة روافد جديدة للصراع السياسي بالإضافة إلى الاستعانة بقوى خارجية استقواء لبعض التيارات السياسية لمسندتها مثل ما أقدمت عليه فضائل المعارضة العراقية ومهدت الطريق للولايات المتحدة لغزو العراق تحت ذراع وحجج واهية، والأمر لا يختلف عنه في لبنان خاصة فيما يخص الطرف المسيحي الذي يرى في الغرب هو الحامي الأكبر بحيث اندلعت مواجهات بين ما يسمى الكتائب والقوات اللبنانية في مواجهة التيار الشيعي المستند إلى سوريا وإيران وكيف أدت هذه الحالة إلى عدم استقرار الوضع السياسي في لبنان وهو ما يحدث في السودان وغيره من بعض فضائل التمرد في الدول العربية[[38]](#endnote-38).

 ونخلص إلى أن فقدان الشعب الثقة بالنظام الحاكم كنتيجة لعدم الثقة وعدم قدرته على المحافظة على وحدة التماسك المجتمع وعندئذ يضعف الولاء للدولة لحساب الولاء لأطراف أخرى وبالتالي يخلق أزمات سياسة لا منتهية.

**الفرع الثاني: الانعكاسات الاقتصادية الاجتماعية**

 إن عدم الاستقرار السياسي فهو في حد ذاته نذير بعدم الاستقرار الاقتصادي وعندما تزداد وتيرة العنف تضعف قدرة الدولة على وضع برامج التنمية أو حتى مجرد أحداث تغيير نوعي في البنى الاقتصادية وتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج وتضاعف حركة رؤوس الأموال المستثمرة وتزيد الأزمات البنيوية وتوجه الدولة جزء كبير منها إلى الأجهزة العسكرية على حساب القطاعات الأخرى وبالتالي تتوقف عجلة التصنيع وتقل القدرة على التصدير فيما تزيد الواردات وتدخل الدولة في عجز كبير في ميزان مدفوعاتها وتلجأ إلى الاقتراض والمدينونية وهنا تتكسر التبعية للخارج، فينتج بذلك خلق مشاكل اجتماعية تتمثل في تفتيت الشعب وإثارته ضد السلطة الحاكمة وبالتالي تصدير إيديولوجية سياسة اجتماعية متناقضة مع تقاليد جماعات دينية داخل الدولة وهو ما يمكن أن يؤدي إلى حدوث التطرف والإرهاب وزيادة العنف، فزعزعة الأمن والنظام العام نتيجة ما يتركه العنف من حالات الفوضى والتفكك في المجتمع وهذا ما حدث في لبنان خلال الحرب الأهلية ويدفع بذلك إلى خلق فتن طائفية أو عرقية وهذا ما يشهده العالم العربي من تناحرات بين السنة والشيعة، فتنمو ثقافة التدمير والعنف لبعض الفئات المجتمع فترى أن الطريق الوحيد الذي يجب أن تسلكه للتغيير والتعبير عن مطالبها هو العنف بشتى أشكاله[[39]](#endnote-39).

**الخاتمة:**

عرفت الدول العربية ظاهرة العنف بجميع أشكاله وكانت ردة فعل على الظلم والاستبداد كرست حالات عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وتهديد السلم الأمني واستنزاف الموارد وتعطيل عجلة التنمية الاقتصادية مما أدى ذلك إلى تفاقم حدة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وفتح المجال لتدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدول العربية وفق مبدأ المصالح من منظور القوى الكبرى في العالم واتساع دائرة العنف المتبادل الرم إيجاد حلول لإيقاف الظاهرة العنيفة إلا أنها كلها دارت في دوامة واهية، لأن ذلك صعب إن لم نقل مستحيل فالمعالجة بالحوار ووسائل الإقناع تبقى ذات تأثير ضيق بالنظر إلى الاستبداد والظلم الواقع في الدول العربية ولهذا يمكننا التخفيف منه لا للقضاء عليه لأن ذلك يتطلب تفعيل المشاركة السياسية ومنح الشعوب حقوقها وحريتها في إبداء الرأي وتطبيق عدالة اجتماعية بكل مستوياتها وجعل حكام الدول العربية أو طبقتها الحاكمة في مستوى التكليف لا النفوذ والتشريق والبقاء الأبدي في السلطة.

**قائمة المراجع:**

**أولا/الكتب:**

**01-** محمد نجيب حسني، **شرح قانون العقوبات القسم الخاص**، دار النهضة العربية، 1996.

**02-** محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد، **موسوعة العلوم السياسية**، دار الوطن، الكويت.

**03-** محمد حسن أبو العلا، **العنف الديني في مصر**، مركز المحروسة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

**04-** عبد القادر رزديق المخادمي، **التعاون العربي الأفريقي في ضرورة حيوية لمواجهة العولمة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2007.

**05-** خضر عطوان، **القوى العالمية والتوازنات الإقليمية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

**06-** علي الدين هلال، نفين مسعد، **النظم السياسية العربية، قضايا الاستمرار والتغيير**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2002.

**07-** دهام محمد دهام الغزاوي، **أقليات الأمن القومي دراسة البعد الداخلي والإقليمي والدولي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.

**08-** نفين مسعد محرر، **تحرير كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية،** مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.

**09-** نهاد علي، **إرهاب مدني الجريمة والعنف في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل**، دار الأركان للإنتاج والنشر، الطبعة الأولى، 2014.

**ثانيا/الرسائل والمذكرات**

**01-** آمنة قجالي، **العنف السياسي في الصحافة الجزائرية**، مذكرة ماجستير، تخصص إعلام واتصال، قسم الإعلام والاتصال، جامعة قسنطينة، 2009-2010.

02- عبد الغني بوالسواك، **العنف والسلطة في فلسفة هربرت ماركوز**، مذكرة ماجستير، تخصص فلسفة عامة، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة باتنة، 2008- 2009.

03- دليلة خوالدي، **إشكالية العنف السياسي في العالم العربي**، مذكرة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015-2016.

04- فاطمة حموتة، **البعد الثقافي في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي باتجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2010-2011.

05- فريدة العمرواي، **أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية دراسة حالة مصر**، مذكرة ماستر، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013-2014.

**ثالثا/ المجلات**

**01-** ناهده محمد زبون، **مفهوم العنف في الفكر السياسي، دراسة نظرية مقارنة مع مفهوم الإرهاب**، مجلة العلوم السياسية، العدد52، 2016

**02-** قبي آدم، **رؤية نظرية حول العنف السياسي في الجزائر**، مجلة الباحث، عدد 01، 2002.

**03-** درويش عبد المجيد، **العنف السياسي في الجزائر**، مجلة العلوم السياسية والقانون، إصدارات المركز الديمقراطي العربي، العدد الأول لسنة 2017.

**04-** أحمد عارف أرحيل الكفارنة، **الآثار السياسية في النظام الإقليمي العربي في ضوء احتلال العراق**، مجلة دمشق للعلوم القانونية، العدد 25، سنة 2002.

**05**- حسين قبيسي، **العرب في الغرب-إشكالية التحدي الحضاري**، مجلة الأفق، العدد الأول، سنة 2013.

**06-** قحطان حسين، **العنف السياسي دراسة في مضمونه وأشكاله وأسبابه**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد20، جامعة بابل، 2014.

**الهوامش**

1. - آمنة قجالي، **العنف السياسي في الصحافة الجزائرية**، مذكرة ماجستير، تخصص إعلام واتصال، قسم الإعلام والاتصال، جامعة قسنطينة، 2009-2010، ص50. [↑](#endnote-ref-1)
2. - عبد الغني بوالسواك، **العنف والسلطة في فلسفة هربرت ماركوز**، مذكرة ماجستير، تخصص فلسفة عامة، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة باتنة، 2008- 2009، ص7. [↑](#endnote-ref-2)
3. - قحطان حسين، **العنف السياسي دراسة في مضمونه وأشكاله وأسبابه**، المجلد الثاني، مجلة العلوم الإنسانية، العدد20، جامعة بابل، 2014، ص345. [↑](#endnote-ref-3)
4. - محمد نجيب حسني، **شرح قانون العقوبات القسم الخاص**، دار النهضة العربية، 1996، ص599. [↑](#endnote-ref-4)
5. - ناهده محمد زبون، **مفهوم العنف في الفكر السياسي، دراسة نظرية مقارنة مع مفهوم الإرهاب**، مجلة العلوم السياسية، العدد52، جامعة بغداد، 2016، ص230. [↑](#endnote-ref-5)
6. - دليلة خوالدي، **إشكالية العنف السياسي في العالم العربي**، مذكرة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015-2016، ص14. [↑](#endnote-ref-6)
7. - راجع في المادة 12من ندوة حقوق الإنسان 25-27 فبراير، شباط 2000. [↑](#endnote-ref-7)
8. - "عمل من أعمال العنف الخطيرة، يصدر عن فرد أو جماعة، بقصد تهديد الأشخاص أو التسبب في إصابتهم وموتهم، سواء كان يعمل بمفرده أو بالاشتراك مع أفراد آخرين، ويوجه ضد الأشخاص أو المنظمات أو المواقع السكنية، أو بهدف إنشاء علاقات الود والصداقة بين الدول. [↑](#endnote-ref-8)
9. - قبي آدم، **رؤية نظرية حول العنف السياسي في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد الأول، 2002، ص107. [↑](#endnote-ref-9)
10. - قبي آدم ، نفس المرجع، نفس الصفحة. [↑](#endnote-ref-10)
11. - درويش عبد المجيد، **العنف السياسي في الجزائر**، مجلة العلوم السياسية والقانون، إصدارات المركز الديمقراطي العربي، العدد الأول لسنة 2017، ص4. [↑](#endnote-ref-11)
12. - درويش عبد المجيد، نفس المرجع، نفس الصفحة. [↑](#endnote-ref-12)
13. - قبي آدم، المرجع السابق، ص105. [↑](#endnote-ref-13)
14. - الثورة: هي بدورها تجتاز خمسة مراحل هي: التمرد أو التحضير للثورة بمعنى ظهور مناخ موات لها قوامه غضب شعبي عارم تولده الممارسات الهابطة أو الأداء الهابط المنحط للنظام القائم، انهيار أو تداعي النظام القديم، تفويض العلاقات القديمة، تشييد علاقات جديدة ثم استقرار النظام الجديد، أنظر في ذلك محمد محمود ربيع واسماعيل صبري مقلد، **موسوعة العلوم السياسية**، دار الوطن، الكويت، ص488. [↑](#endnote-ref-14)
15. - دروش عبد المجيد: المرجع السابق، ص4. [↑](#endnote-ref-15)
16. - قبي آدم: المرجع السابق، ص106. [↑](#endnote-ref-16)
17. - عرفها د عبد الفتاح حالة طوارئ مراد بأنها"إجراء قانوني استثنائي تواجه به الدولة ظروف استثنائية تهدد استقرار الأمن والنظام فيها وتخول الدولة بموجب هذا الإجراء السلطة التنفيذية سلطات أكثر اتساعاً تخضع لمواجهة البرلمان والقضاء وينتهي هذا الإجراء لقانوني بانتهاء مسوغات اتخاذه" [↑](#endnote-ref-17)
18. - محمد حسن أبو العلا، **العنف الديني في مصر**، مركز المحروسة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص176. [↑](#endnote-ref-18)
19. - محمد حسن أبو العلا، المرجع نفسه، ص177. [↑](#endnote-ref-19)
20. - قبي آدم، المرجع السابق، ص105. [↑](#endnote-ref-20)
21. - محمد حسن أبو العلا، المرجع السابق، ص178. [↑](#endnote-ref-21)
22. - عبد القادر رزديق المخادمي، **التعاون العربي الأفريقي في ضرورة حيوية لمواجهة العولمة**، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007، ص26. [↑](#endnote-ref-22)
23. - خضر عطوان، **القوى العالمية والتوازنات الإقليمية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص51. [↑](#endnote-ref-23)
24. - أحمد عارف أرحيل الكفارنة، **الآثار السياسية في النظام الإقليمي العربي في ضوء احتلال العراق**، مجلة دمشق للعلوم القانونية، العدد 25، سنة 2002، ص662. [↑](#endnote-ref-24)
25. - قدرت إحدى الدراسة الإحصائية أن محاولات أنشاء مشروعات اتحادية بلغت 95% بين عامي 1913 إلى 1987 أي بواقع 4 مشروعات كل 3 أعوام، وفهم ظاهرة انسياب المعونات الاقتصادية بين أقطار الدول العربية الغنية والفقيرة خير مثال لفهمها ودون الرجوع إلى الضيفة القومية، أنظر في ذلك علي الدين هلال، نفين مسعد، **النظم السياسية العربية، قضايا الاستمرار والتغيير** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص ص37-38. [↑](#endnote-ref-25)
26. - فاطمة حموتة: **البعد الثقافي في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي باتجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2010-2011، ص23. [↑](#endnote-ref-26)
27. - العالم العربي لم يتحول بعد إلى وطن، بل مازال أوطانا، والعالم العربي أميل إلى استخدام الوطن العربي في حين أن وزارة الخارجية الأمريكية تستخدم مصطلح العالم العربي، وتسقط صفة العروبة عن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والوطن العربي الذي يمتلك مقومات الوطن (اللغة، التاريخ، الثقافة، ......) ولم يمتلك بعد الدعائم التي تشيد تلك المقومات على أسس راسخة، أنظر في ذلك حسين قبيسي، **العرب في الغرب-إشكالية التحدي الحضاري**، مجلة الأفق، العدد الأول، سنة 2013، ص ص10-11. [↑](#endnote-ref-27)
28. - الحرب الباردة: مصطلح يقصد به الصراع الإيديولوجي بين المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفياتي والغربي الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وهي الحرب التي استخدمت فيها كل الوسائل ماعدا الأسلحة. [↑](#endnote-ref-28)
29. - فريدة العمرواي: **أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية دراسة حالة مصر**، مذكرة ماستر، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013-2014، ص ص57-58. [↑](#endnote-ref-29)
30. - دهام محمد دهام الغزاوي: **أقليات الأمن القومي دراسة البعد الداخلي والإقليمي والدولي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص79. [↑](#endnote-ref-30)
31. - أما في العصر الحديث استخدام مصطلح الديكتاتورية ليدل على حالة سياسية معينة تصبح فيها جميع السلطات بيد شخص واحد يمارسها بحسب مشيئته والاستبداد السياسي يعني الانفراد بإدارة شؤون المجتمع السياسي من قبل فرد أو مجموعة أفراد دون بقية المواطنين. [↑](#endnote-ref-31)
32. - الشيمي محمد نبيل، **العنف السياسي في العالم العربي**، **دواعيه وتداعياته**، أنظر في ذلك [www.alhewar.arg](http://www.alhewar.arg) (06/11/2018 على الساعة 10:20). [↑](#endnote-ref-32)
33. - الخزندار سامي،**أسباب ومحركات الصراعات الداخلية العربية**،أنظر في ذلك /specialfiles/pages [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net) (06/11/2018 على الساعة 14:00). [↑](#endnote-ref-33)
34. - الخزندار سامي، المرجع السابق. [↑](#endnote-ref-34)
35. - نفين مسعد محرر، **تحرير كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية،** مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2010، ص288. [↑](#endnote-ref-35)
36. - الخزندار سامي، نفس المرجع السابق. [↑](#endnote-ref-36)
37. - نهاد علي، **إرهاب مدني الجريمة والعنف في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل**، دار الأركان للإنتاج والنشر، الطبعة الأولى، 2014، ص66. [↑](#endnote-ref-37)
38. - الشيمي محمد نبيل، نفس المرجع السابق**.** [↑](#endnote-ref-38)
39. - الشيمي محمد نبيل: نفس المرجع السابق**.** [↑](#endnote-ref-39)